دراسة إقتصادية لآداء القطاع الزراعي المصري في ظل التحديات المعاصرة

فاطمة الزهراء احمد جبريل

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي– مركز البحوث الزراعية

الملخص

تتمثل مشكلة البحث فيما يعكسه الواقع من تراجع واضح في مؤشرات النشاط الإقتصادي بالقطاع الزراعي، فقد إنخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٥% خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠) لنحو ١٢% خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)، كما انخفضت مساحة الأراضي الزراعية المضافة عن طريق الإستصلاح من حوالي ٥٣٦ ألف فدان خلال الفترة الأولى لحوالي ٤٣٦ ألف فدان خلال الفترة الثانية، وكذلك تراجعت نسبة مساهمته في استيعاب العمالة من نحو ٣٠% خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠) لنحو ٢٥% خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩)، مما يتطلب الوقوف على التحديات التي تواجه القطاع الزراعي للتوصل للمقترحات والحلول التي من شأنها تمكينه من أداء دوره.

ولذلك فقد استهدف البحث بصفة رئيسية الوقوف على مدى قدرة القطاع الزراعي على تحقيق دوره في تنمية الإقتصاد المصري وتقييم أداؤه في ظل التغيرات المحلية والإقليمية المعاصرة خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين وذلك من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية: (١) مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري المصري، مع دراسة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الزراعي بشقيه [الصادرات والواردات]، (٢) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، مع دراسة فترات النمو الإنكماش في مستوى النشاط الإقتصادي بهذا القطاع، (٣) الوضع الراهن للموارد الأرضية الزراعية، (٤) قدرة القطاع الزراعي على تشغيل وإستيعاب العمالة خاصةً في ظل المشروعات القومية المستهدفة للتوسع الزراعي الأفقي، (٥) تقييم أداء القطاع الزراعي بين الواقع والمستهدف في ظل الأهداف التنموية في مصر.

وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج من أهمها: أن القطاع الزراعي ساهم في تخفيف العبء الإقتصادي على المقتصد المصري خلال العقد الثاني من القرن الحالي من حيث مساهمته في التجارة الخارجية حيث تراجعت نسبة مساهمته في عجز الميزان التجاري الإجمالي بنحو ٥٠,٤% بين الفترتين (٢٠١٠-٢٠٠٠)، و(٢٠١١- ٢٠٢٠)، وأن التغيرات التي شهدتها مصر خلال العقد الثاني جاءت مواتية للقطاع الزراعي للقيام بدوره في هذا الشأن، حيث زادت مساهمة صادراته في إجمالي قيمة الصادرات بين الفترتين بنحو ١٠,٦% في حين إنخض نصيبه من الواردات الإجمالية بنحو ٣٠,٧%، كما تبين من تقدير نماذج الإنحدار أن زيادة سعر الصرف يصب في صالح الصادرات، بينما في غير صالح الواردات، وذلك خلال العقد الثاني من القرن الحالي.

كما تبين أن القطاع الزراعي تراجع في أداء دوره في المقتصد القومي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٥% في الفترة الأولى من الدراسة، لنحو ١٢% في الفترة الثانية بمعدل إنخفاض بين الفترتين قدر بنحو ٢٠%، كما أنه عاني من حدوث إنكماش في حجم نشاطه الإقتصادي متأثراً ببعض القرارات الإقتصادية التي تم إتخاذها بالمقتصد المصري، وكذلك تأثر سلباً بوجود بعض التغيرات السياسية التي لم يقابلها تغيرات إقتصادية، بالإضافة لتأثره سلباً بالأحداث الإقتصادية العالمية.

كما اتضح من البحث أن تراجع معدل الإستفادة من وحدة المساحة الزراعية في مصر حيث إنخفض معدل التكثيف الزراعي بنحو ١,٤٢% بين فترتي الدراسة، وكذلك تبين أن الأحداث السياسية التي شهدها العقد الثاني من القرن الحالي وما تبعها من تغيرات إقتصادية وإجتماعية لم تكن في صالح العمالة الزراعية، ويجدر القول أن المشروعات القومية المستهدفة للتوسع الزراعي الأفقي خلال العقد الأول من القرن الحالي جاءت في صالح تشغيل العمالة الزراعية، بينما لم تكن في صالحها خلال العقد الثاني منه، مما ترتب عليه أن أصبح القطاع الزراعي قطاعاً طارداً للعمالة حيث تراجعت نسبة ما يستوعبه من عمالة على المستوى القومي من نحو ٣٠% لنحو ٢٥,٥%. وأن إستمرار إغفال هذا الجانب الإجتماعي من شأنه أن يؤدي لتراجع قدرة القطاع الزراعي على إستيعاب حجم أكبر من العمالة خلال السنوات المقبلة، وهو ما سينعكس سلباً على المستوى القومي.

ومن دراسة تقييم أداء القطاع الزراعي بين الواقع والمستهدف تبين تحقيق نحو ٦٦,٧% من الزيادة المستهدفة في قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)، ومن المتوقع وجود فجوة قدرها ٢,٨٣ مليار دولار في هذه القيمة بحلول عام ٢٠٣٠، كما تبين تحقيق النسبة المستهدفة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تبين وجود فجوة كبيرة بين ما يعكسه الواقع وما هو مستهدف ومخطط له من زيادة الرقعة الزراعية بالإستصلاح حيث تحقق نحو ٥٦,٨% من الزيادة المستهدفة حتى عام ٢٠٢٠، كما

تبين صعوبة تحقيق النسب المستهدفة لمساهمة القطاع الزراعي في إستيعاب العمالة، حيث قدرت نسبة ما يستوعبه من عمالة في عام ٢٠١٧ بنحو ٢٥,١% إنخفضت لنحو ٢١,٧% في عام ٢٠١٨ ثم إنخفضت لنحو ٢٠,٦% في عام ٢٠١٩، ومع إنتشار فيروس كوفيد في عام ٢٠١٩ من المنتظر أن تنخفض هذه النسبة عن ما هي عليه.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصى البحث بإعادة النظر في مجموعة الإجراءات والسياسات التي من شأنها إعادة هيكلة للنشاط الزراعي، والتي من شأنها زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خاصةً في ظل العديد من التحديات التي قد تعيق النشاط الزراعي، كما يوصي البحث بدراسة الإمكانيات المتاحة للتوسع الزراعي الأفقي في ظل الأزمة المرتقبة في حصة مصر من مياه النيل بعد بدء المرحلة التالية لملء سد النهضة بأثيوبيا. وكذلك يوصي البحث بإعادة النظر في البرامج التنفيذية للعمل على تحقيق تنمية إقتصادية بالقطاع الزراعي مع تنفيذ برامج تنمية شاملة يتوازن فيها استخدام التكنولوجيا والأيدي العاملة بما يضمن إستقراراً لوضع العمالة الزراعية والإستفادة منها خاصةً العمالة الماهرة منها، والعمل على عرقلة العوامل المثبطة لتحقيق الأهداف المنشودة من القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية: أداء القطاع الزراعي، عمالة زراعية، موارد أرضية، استصلاح اراضى، ناتج محلى زراعى.

المقدمة

يعد القطاع الزراعي واحداً من أهم القطاعات السلعية ذات الأهمية البالغة في الإسهام في النشاط الإقتصادي كونه يساهم بنحو ١٢,١% من الناتج المحلي الإجمالي بمصر، وتساهم صادراته بنحو ١٥,٨% من إجمالي الصادرات المصرية وفقاً لبيانات عام ٢٠٢٠، كما يستوعب نحو ٢٠,٦% من الأيدي العاملة وفقاً لبيانات عام ٢٠١٩[١٧]، فضلاً عن كونه القطاع المنوط به تحقيق الأمن الغذائي بمصر، ويعد قطاعاً يعول عليه تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية وما يتبعها من تحقيق نمو إقتصادي.

وقد شهدت الساحة المحلية والإقليمية خلال العقدين الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين العديد من التغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، والتي أثرت تأثيراً مباشراً وغير مباشر على المقتصد المصري ومن ثم القطاع الزراعي، ومن تلك التغيرات ما شهده العقد الأول من التغيرات السياسية على الصعيد الإقليمي، وتداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت مؤشراتها خلال عام ٢٠٠٧، بالإضافة لبعض القرارات الإقتصادية كتحرير سعر الصرف خلال عامي ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، كما شهد العقد الثاني على المستوى المحلي العديد من التغيرات السياسية التي تبعتها تغيرات إقتصادية وأخرى هيكلية في العديد من القطاعات الإقتصادية بمصر، وصدور حزم عديدة من القرارات الإقتصادية التي على رأسها تحرير سعر الصرف في شهر نوفمبر ٢٠١٦، الأمر الذي يتطلب دراسة مدى تأثير هذه التغيرات على القطاع الزراعي للوقوف على الجوانب الإيجابية لتدعيمها، والنواحي السلبية لمحاولة تفاديها خلال السنوات القادمة.

المشكلة البحثية

يعكس الواقع تراجعاً واضحاً وجلياً في مؤشرات النشاط الإقتصادي بالقطاع الزراعي، فقد إنخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٥%خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠) لنحو ١٢% خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)[١٧]، كما انخفضت مساحة الأراضي الزراعية المضافة عن طريق الإستصلاح من حوالي ٥٣٦ ألف فدان خلال الفترة الأولى لحوالي ٤٣٦ ألف فدان خلال الفترة الثانية[١٨]، وكذلك تراجعت نسبة مساهمته في استيعاب العمالة من نحو ٣٠% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) لنحو ٢٥% خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٩)[١٦]، مما يتطلب الوقوف على التحديات التي تواجه القطاع الزراعي للتوصل للمقترحات والحلول التي من شأنها تمكينه من أداء دوره.

أهداف البحث

في ضوء مشكلة البحث فقد استهدف هذا البحث بصفة رئيسية الوقوف على مدى قدرة القطاع الزراعي على تحقيق دوره في تنمية الإقتصاد المصري وتقييم أداؤه في ظل التغيرات المحلية والإقليمية المعاصرة

خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين وذلك من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية:

(١) مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري المصري، مع دراسة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الزراعي بشقيه [الصادرات والواردات].

(٢) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، مع دراسة فترات النمو الإنكماش في مستوى النشاط الإقتصادي بهذا القطاع.

(٣)الوضع الراهن للموارد الأرضية الزراعية.

(٤) قدرة القطاع الزراعي على تشغيل وإستيعاب العمالة خاصةً في ظل المشروعات القومية المستهدفة للتوسع الزراعي الأفقي.

(٥)تقييم أداء القطاع الزراعي بين الواقع والمستهدف في ظل الأهداف التنموية في مصر.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

اعتمد البحث تحقيق أهدافه على كلٍ من: التحليل الوصفي، والتحليل الإحصائي القياسي، حيث تم تقسيم فترة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠٠٠) إلى فترتين بناءً على اختبار (F) لوجود فرق معنوي بين الفترتين، بحيث تكون الفترة الأولى (٢٠١٠-٢٠٠٠)، والفترة الثانية (٢٠١١-٢٠٢٠)، كما تم تقدير دالة النمو لدراسة معدلات التغير في متغيرات البحث، كما تم تقدير التغير النسبي بين متوسطات الفترتين، وكذلك التغير النسبي بين السنوات وبعضها واستخدام دلالاته بما يتفق مع موضوع البحث.

كما تم استخدام نماذج الإنحدار البسيط بتقدير دالة القوى وكتابتها في صورتها الخطية [اللوغاريتمية المزدوجة]، وذلك بعد التأكد من سكون البيانات واستقرارها ومعالجتها قبل التقدير، وذلك من خلال التوقيع البيانى لمعاملات الإرتباط للمتغيرات موضع الدراسة لتحديد سكونها من عدمه [correlegram]، كما تم استخدام الأسلوب ذاته لبواقى نماذج الإنحدار المقدرة لمعرفة وجود مشكلة الإرتباط الذاتى من عدمه قبل إقرار النموذج وإعتماد النتائج المتحصل عليها، وفي هذا الإطار تم استبعاد عدد من النماذج لوجود هذه المشكلات مع عدم امكانية حلها.

وكذلك تم تقدير القيم القيم الحقيقية لبعض متغيرات الدراسة باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك [سنة أساس ٢٠١٠١= ١٠٠]، وفيما يتعلق بعامي ٢٠١٩، و٢٠٢٠ فقد تم تقدير الرقم القياسي لهما بدلالة العلاقة التالية:

معدل التضخم = [الرقم القياسي في العام الحالي – الرقم القياسي في العام السابق] / الرقم القياسي في العام السابق، ومن هذه العلاقة تم تقدير الرقم القياسي لسعر المستهلك في العام الحالي.

وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة في العديد من الجهات منها الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وموقع مجلس الوزراء، ووزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية.

النتائج البحثية

أولاً: تقييم أداء القطاع الزراعي من حيث المساهمة في التجارة الخارجية

يتناول هذا الجزء من البحث دور القطاع الزراعي في مساهمته في مجال التجارة الخارجية، وتقييم أداؤه من خلال دراسة التغيرات التي طرأت على هذا الجانب، بالإضافة لدراسة تأثره بأهم القرارات الإقتصادية خلال العقدين الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين، وفيما يلي إستعراضاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها بهذا الشأن، فبدراسة البيانات الواردة بالجدولين(١، ٢) بالبحث، والجدول(١) بالملحق تبين ما يلي:

جدول ١: تطور التجارة الخارجية الزراعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠).

السنة	حجم التجارة الخارجية الزراعية			الصادرات الزراعية			الواردات الزراعية			العجز في الميزان التجاري الزراعي		
	إجمالي حجم التجارة الزراعية	المساهمة في إجمالي حجم التجارة الخارجية	القيمة	المساهمة في حجم التجارة الخارجية الزراعية	المساهمة في إجمالي الصادرات المصرية	التغير النسبي في قيمة الصادرات الزراعية	القيمة	المساهمة في حجم التجارة الخارجية الزراعية	المساهمة في إجمالي الواردات المصرية	التغير النسبي في قيمة الواردات الزراعية	القيمة	المساهمة في عجز التجارة الخارجية الزراعية	التغير النسبي في قيمة العجز
	مليار جنيه	%	مليار جنيه	%	%	%	مليار جنيه	%	%	%	مليار جنيه	%	%
٢٠٠٠	٨,١٨	١٢,٥٩	١,٨	٢١,٨٨	١٠,٩٥	–	٦,٣٩	٧٨,١٢	١٣,١٤	–	٤,٦٠	١٤,٢٥	–
٢٠٠١	٩,٠٢	١٣,٤٤	١,٨	١٩,٩٥	١٠,٩٢	٠,٥٦	٧,٢٢	٨٠,٠٥	١٤,٢٦	١٢,٩٨	٥,٤٢	١٥,٨٧	١٧,٨٢
٢٠٠٢	١١,٥٦	١٤,٨٩	٢,٨	٢٤,٢٣	١٣,٢٤	٥٥,٥٦	٨,٧٦	٧٥,٧٧	١٥,٥٠	٢١,٢٥	٥,٩٦	١٦,٨٦	٩,٨٧
٢٠٠٣	١٤,٠٤	١٣,٧٧	٤,١	٢٩,٢١	١١,١٤	٤٦,٤٣	٩,٩٤	٧٠,٧٩	١٥,٢٧	١٣,٤٦	٥,٨٤	٢٠,٦٤	٢,٠٣-
٢٠٠٤	١٥,٢٢	١١,٩٤	٥,٨	٣٨,١٢	١٢,١٦	٤١,٤٦	٩,٤٢	٦١,٨٨	١١,٨١	٥,٢٤-	٣,٦٢	١١,٢٨	٣٨,٠٦-
٢٠٠٥	١٩,٩٦	١١,٣٢	٦,٢	٣١,٠٦	١٠,٠٦	٦,٩٠	١٣,٧٦	٦٨,٩٤	١٢,٠٠	٤٦,١٤	٧,٥٦	١٤,٢٥	١٠٩,١٠
٢٠٠٦	١٧,٧٦	٩,٠١	٤,٩	٢٧,٥٩	٦,٢١	٢٠,٩٧-	١٢,٨٦	٧٢,٤١	١٠,٨٧	٦,٥١-	٧,٩٦	٢٠,١٦	٥,٣٤
٢٠٠٧	٢٠,٩١	٨,٥٨	٥,٥	٢٦,٢٩	٦,٠٢	١٢,١٨	١٥,٤٢	٧٣,٧١	١٠,١٠	١٩,٨٤	٩,٩٢	١٦,١٧	٢٤,٥٥
٢٠٠٨	٢٢,٦٩	٥,٢٧	١٠,٩	٤٨,٠٤	٧,٦٢	٩٨,٢٩	١١,٧٩	٥١,٩٦	٤,١٠	٢٣,٥١-	٠,٨٩	٠,٦٢	٩١,٠٢-
٢٠٠٩	٣٩,٦٢	١٠,٣٠	١٣,٢	٣٣,٣٢	٩,٨١	٢١,١٠	٢٦,٤٢	٦٦,٦٨	١٠,٥٧	١٢٤,٠٦	١٣,٢٢	١١,٤٦	١٣٨٣,٦١
٢٠١٠	٤٣,٨٥	٩,٦٣	١٧,٥	٣٩,٩١	١١,٣٠	٣٢,٥٨	٢٦,٣٥	٦٠,٠٩	٨,٧٧	٠,٢٦-	٨,٨٥	٦,٠٨	٣٣,٠٥-
المتوسط السنوي*	٢٠,٢٦	١٠,٦٠	٦,٧٧	٢٩,٨٨	٩,٦٦	–	١٣,٤٨	٦٨,٦٣	١٠,٩٢	–	٦,٧١	١٠,٥٣	–
معدل التغير (%)	١٤,٩**	١,٨-غ.م	٢١**	-	٥,٧-*	–	١٢**	–	٨,٤-*	–	٠,٠١-غ.م	١٥-غ.م	–

* تمثل المتوسط الحسابي للقيم المطلقة والهندسي للقيم النسبية.

المصدر-جمعت وحسبت من: (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة إحصائيات التجارة الخارجية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠).

(٢) الجدول(١) بالملحق.

جدول ٢: تطور التجارة الخارجية الزراعية في مصر خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠).

السنة	حجم التجارة الخارجية الزراعية		الصادرات الزراعية				الواردات الزراعية				العجز في الميزان التجاري الزراعي			
	إجمالي حجم التجارة الزراعية	المساهمة في إجمالي حجم التجارة الخارجية	القيمة	المساهمة في حجم التجارة الخارجية الزراعية	المساهمة في إجمالي الصادرات المصرية	التغير النسبي في قيمة الصادرات الزراعية	القيمة	المساهمة في حجم التجارة الخارجية الزراعية	المساهمة في إجمالي الواردات المصرية	التغير النسبي في قيمة الواردات الزراعية	القيمة	المساهمة في عجز التجارة الخارجية الزراعية	التغير النسبي في قيمة العجز
	مليار جنيه	%	مليار جنيه	%	%	%	مليار جنيه	%	%	%	مليار جنيه	%	%
٢٠١١	٦١,٣٧	١٠,٩٦	٢٠,٠٠	٣٢,٥٩	١٠,٦٢	١٤,٢٩	٤١,٣٧	٦٧,٤١	١١,١٤	٥٦,٩٨	٢١,٣٧	١١,٦٧	٥٦,٩٨
٢٠١٢	٦٨,٣٦	١١,١٧	١٥,٨	٢٣,١١	٨,٨٥	٢٢٤,٧٥	٥٢,٥٦	٧٦,٨٩	١٢,١٢	٢٨٩,٨٢	٣٦,٧٦	١٤,٤١	٢٨٩,٨٢
٢٠١٣	٦٨,٣٢	١٠,٤٥	١٩,٧	٢٨,٨٣	٩،٩٦	١,٥٠-	٤٨,٦٢	٧١,١٧	١٠,٦٦	١٧,٥٥	٢٨,٩٢	١١,٢٠	١٧,٥٥
٢٠١٤	٤٨,٩٥	٦,٨١	٢٠,٣	٤١,٤٧	١٠,٤٠	٢٨,٤٨	٢٨,٦٥	٥٨,٥٣	٥,٤٧	٤٥,٤٨-	٨,٣٥	٢,٥٥	٤٥,٤٨-
٢٠١٥	٥٠,٨٨	٦,٩٥	٢٠,٥	٤٠,٢٩	١٢,٥٦	٤,٠٦	٣٠,٣٨	٥٩,٧١	٥,٣٤	٣٧,٥٢-	٩,٨٨	٢,٤٤	٣٧,٥٢-
٢٠١٦	٦٠،٢٧	٦,٤٢	٢٣,٦	٣٩,١٦	١٠,٢٥	١٦,٢٦	٣٦,٦٧	٦٠,٨٤	٥,١٨	٢٧,٩٩	١٣,٠٧	٢,٧٤	٢٧,٩٩
٢٠١٧	١٠٩,٦٧	٦,٦٥	٤٣,٦	٣٩,٧٥	٩,٤٥	١١٢,٦٨	٦٦,٠٧	٦٠,٢٥	٥,٥٧	١١٧,٤٩	٢٢,٤٧	٣,١٠	١١٧,٤٩
٢٠١٨	١٤١,٤١	٧,٢١	٥١,٦	٣٦,٤٩	٩,٨٨	١١٨,٦٤	٨٩,٨١	٦٣,٥١	٦,٢٤	١٤٤,٨٩	٣٨,٢١	٤,١٧	١٤٤,٨٩
٢٠١٩	١٤٨,٩٨	٨,٦٠	٥٣,٧	٣٦,٠٥	١٠,٨٥	٢٣,١٧	٩٥,٢٨	٦٣,٩٥	٧,٧٠	٤٤,٢٠	٤١,٥٨	٥,٦٠	٤٤,٢٠
٢٠٢٠	١١٩,٢٦	١١,٩٦	٤٧,١	٣٩,٤٩	١٥,٢١	٨,٧٢-	٧٢،١٦	٦٠,٥١	١٠,٥٠	١٩,٦٥-	٢٥,٠٦	٦,٦٤	١٩,٦٥-
المتوسط السنوي	٨٧,٧٥	٨,٤٨	٣١,٥٩	٣٥,٢٢	١٠,٦٨	-	٥٦,٥٦	٦٤,٠٥	٧,٥٦	-	٢٤,٥٧	٥,٢٣	-
معدل التغير(%)	١٠,٧**	٧,٥-**	١٤**	-	٢,٥غ م	-	٩*	-	٣,٩-غ م	-	٤غ م	٩,٧-غ م	-

* تمثل المتوسط الحسابي للقيم المطلقة والهندسي للقيم النسبية.

المصدر-جمعت وحسبت من: (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة إحصائيات التجارة الخارجية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠١١).

(٢) الجدول (١) بالملحق.

(١) بدراسة حجم التجارة الخارجية الزراعية خلال فترتي الدراسة(٢٠١٠-٢٠٠٠)، و(٢٠٢٠-٢٠١١) تبين أنه بلغ حوالي ٢٠,٢٦ مليار جنيه في متوسط الفترة الأولي، إرتفعت قيمته في الفترة الثانية ليبلغ حوالي ٨٧,٧٥ مليار جنيه، أي أن حجم التجارة الخارجية الزراعية زاد بمعدل قُدر بنحو ٣٣٣,٢١% بين فترتي الدراسة، وبتقدير دالة النمو تبين أنه يزيد بمعدل سنوي بلغ حوالي ١٤,٩% خلال الفترة الأولى، بينما يزيد بنحو ١٠,٧% خلال الفترة الثانية.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي ساهم بنحو ١٠,٦٠% في إجمالي حجم التجارة الخارجية بمصر في متوسط الفترة الأولي من الدراسة والبالغ حوالي ٢١١,٥٥ مليار جنيه، وتراجعت نسبة مساهمته في متوسط الفترة الثانية لتُقدر بنحو ٨,٤٨% في إجمالي حجم التجارة الخارجية البالغ حوالي ١٠٥٥,٤٠ مليار جنيه، أي تناقص بنحو ٢٠% بين فترتي الدراسة، وقد تناقصت نسبة مساهمة حجم التجارة الخارجية الزراعية في إجمالي حجم التجارة الخارجية بمصر تبين أنه يتناقص بمعدل سنوي بلغ نحو ٧,٥% خلال الفترة الأولى، بينما لم تثبت المعنوية الإحصائية له خلال الفترة الثانية من الدراسة.

(٢) بدراسة قيمة الصادرات الزراعية خلال فترتي الدراسة تبين أنه المتوسط السنوي بلغ حوالي ٦,٧٧ مليار جنيه خلال الفترة الأولى، بينما بلغ حوالي ٣١,٥٩ مليار جنيه خلال الفترة الثانية بمعدل زيادة قدر بنحو ٣٦٦,٥١% بين الفترتين، كما تبين أنها تزيد بمعدل سنوي قدر بنحو ٢١% خلال الفترة الأولى، بينما تزيد بمعدل سنوي قدر بنحو ١٤% خلال الفترة الثانية.

كما تبين أن الصادرات الزراعية تساهم بنحو ٢٩,٨٨% في حجم التجارة الخارجية الزراعية وفقاً لمتوسط الفترة الأولي، زادت هذه النسبة لتساهم بنحو ٣٥,٢٢% خلال الفترة الثانية، بنسبة زيادة بين فترتي الدراسة قدرت بنحو ١٧,٨٧%، ومن جهةٍ أخرى تبين أن الصادرات الزراعية في مصر تمثل نحو ٩,٦٦% من إجمالي الصادرات في متوسط الفترة الأولى من الدراسة، ثم زادت قدرة القطاع الزراعي في مساهمته في الصادرات الإجمالية خلال الفترة الثانية من الدراسة بنحو ١٠,٥٩%، حيث بلغت نسبة مساهمته خلال هذه الفترة نحو ١٠,٦٨%، وقد تبين أن هذه النسبة تناقصت بمعدل سنوي قدر بنحو ٥,٧% خلال الفترة الأولى، بينما لم تثبت المعنوية الإحصائية لها خلال الفترة الثانية من الدراسة.

(٣) بدراسة قيمة الواردات الزراعية خلال فترتي الدراسة تبين أن متوسطها يبلغ حوالي ١٣,٤٨ مليار جنيه خلال الفترة الأولى، بينما يبلغ حوالي ٥٦,٥٦ مليار جنيه خلال الفترة الثانية، بزيادة قدرت بنحو ٣١٩,٤٥% بين الفترتين وقد تبين أنها تزيد بمعدل سنوي قدر بنحو ١٢% خلال الفترة الأولى، ونحو ٩% خلال الفترة الثانية.

كما تبين أن الواردات الزراعية تساهم بنحو ٦٨,٦٣% في حجم التجارة الخارجية الزراعية في متوسط الفترة الأولي، انخفضت هذه النسبة لتساهم بنحو ٦٤,٠٥% خلال الفترة الثانية بمعدل انخفاض قدر بنحو ٦,٦٨% بين الفترتين، كما توضح البيانات أن الواردات الزراعية تمثل نحو ١٠,٩٢% من إجمالي الواردات المصرية في متوسط الفترة الأولى من الدراسة، إنخفضت هذه النسبة لنحو ٧,٥٦% خلال الفترة الثانية، بمعدل إنخفاض قدر بنحو ٣٠,٧%، وتبين أن نصيب القطاع الزراعي من الواردات تناقص بمعدل سنوي قدر بنحو ٨,٤% خلال الفترة الأولى بينما بينما لم تثبت المعنوية الإحصائية لها خلال الفترة الثانية من الدراسة.

(٤) بدراسة حالة الميزان التجاري الزراعي في مصر خلال فترتي الدراسة تبين وجود عجزاً مزمناً في جميع سنوات الدراسة، حيث تفوقت قيمة الواردات على قيمة الصادرات ومنها تبين أن نسبة الصادرات للواردات الزراعية (١: ٢,٤٥) في متوسط الفترة

الأولى من الدراسة، بينما قدرت بنحو (١: ١,٨٩) في متوسط الفترة الثانية، كما تبين أن قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي في مصر بلغت حوالي ٦,٧١ مليار جنيه في متوسط الفترة الأولى من الدراسة، بينما بلغت حوالي ٢٤,٥٧ مليار جنيه خلال الفترة الثانية، بنسبة زيادة قدرت بنحو ٢٦٦%، بينما لم تثبت المعنوية الإحصائية لها خلال فترتي الدراسة.

ومن الجدير بالذكر أن قيمة العجز في التجارة الخارجية الخاصة الزراعية في مصر تمثل نحو ١٠,٥٣% من إجمالي قيمة العجز في الميزان التجاري المصري في متوسط الفترة الأولى من الدراسة، إنخفضت هذه النسبة خلال الفترة الثانية بنحو ٥٠,٤%، حيث بلغ نصيب القطاع الزراعي من قيمة هذا العجز خلال هذه الفترة نحو ٥,٢٣%، وقد تبين أن نصيب القطاع الزراعي من العجز في الميزان التجاري في فترتي الدراسة تناقص بمعدل سنوي غير معنوي إحصائياً قدر بنحو ١٥% خلال الفترة الأولى ونحو ٩,٧% خلال الفترة الثانية من الدراسة.

(٥) بدراسة التغير النسبي في التجارة الخارجية الزراعية خلال سنوات الدراسة تبين ما يلي:

(أ) بدراسة التغير النسبي في قيمة الصادرات الزراعية المصرية في سنوات الفترة الأولى تبين أنها تحقق زيادة في جميع السنوات فيما عدا عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، حيث تبين ان التناقص الوحيد تحقق بين هذين العامين، وقدر معدل التناقص بينهما بنحو ٢١% بين العامين تبين أن أقصى زيادة تحققت بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، حيث حققت قيمة الصادرات الزراعية زيادة قدرت بنحو ٩٨,٣% بين هذين العامين، وهي الفترة المتزامنة مع الأزمة المالية العالمية وإنخفاض في سعر صرف الدولار بالجنيه المصري بنحو ٣,٦٤% بين نفس العامين.

وبتقدير التغير النسبي للصادرات الزراعية خلال سنوات الفترة الثانية من الدراسة تبين أن أقصى زيادة تحققت بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، حيث حققت قيمة الصادرات الزراعية زيادة قدرت بنحو ٢٢٤،٨% بين هذين العامين، وهي الفترة المتزامنة مع الحراك السياسي في عام ٢٠١١ والذى ترتب عليه تغيرات عديدة في كثير من القطاعات الإقتصادية بمصر، ولكن من الواضح جلياً أنها جاءت في صالح الصادرات الزراعية المصرية، كما تحققت زيادة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بنحو ١١٢,٧%، وعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بنحو ١١٨,٧%، وقد يعزى ذلك للإرتفاع المفاجيء في سعر الصرف نتيجة تطبيق قرار تحرير سعر صرف العملة الوطنية، والذي ترتب عليه زيادة سعر الصرف بنحو ٣٠,٢% خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، ثم اقصى زيادة فيه قدرت بنحو ٧٧,٣% بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

كما تبين أيضاً أن قيمة الصادرات الزراعية المصرية حققت تناقصاً بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ قدر بنحو ١,٥%، وبين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بنحو ٨,٧٢% وقد يعزى ذلك لتأثر الصادرات الزراعية بالعديد من العوامل منها إنخفاض سعر الصرف بنحو ٣,٤٨% وإنتشار فيروس كورونا المستجد على مستوى العالم وما تبعه من اتخاذ إجراءات احترازية التي من شأنها أن تؤثر سلباً على حركة التجارة الخارجية سواءً في مصر أو دول العالم.

(ب) بدراسة التغير النسبي في قيمة الواردات الزراعية المصرية في سنوات الفترة الأولى تبين أنها تحقق زيادة في معظم سنوات هذه الفترة، كما تبين أن أقصى زيادة تحققت بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، قدرت تلك الزيادة بنحو ١٢٤,١% بين هذين العامين، وذلك بالتزامن مع زيادة في سعر صرف الدولار بالجنيه المصري بنحو ٢,٠٤% خلال نفس العامين، كما تبين أن أقصى إنخفاض في هذه القيمة تحقق بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ حيث إنخفضت

بنحو ٢٣,٥%، وذلك بالتزامن مع أقصى إرتفاع في قيمة الصادرات الزراعية، الأمر الذي سينعكس بالتبعية على قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال هذه الفترة.

وبتقدير التغير النسبي للواردات الزراعية خلال الفترة الثانية من الدراسة تبين أن أقصى زيادة تحققت بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ويتضح جلياً أن الحراك السياسي في عام ٢٠١١ لم يكن في صالح الواردات الزراعية المصرية، حيث حققت قيمة الواردات الزراعية زيادة قدرت بنحو ٢٨٩,٨% بين هذين العامين، كما تحققت زيادة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بنحو ١١٧,٥%، وبين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بنحو ١٤٤,٩%.

كما تبين أيضاً أن أقصى تناقص في قيمة الواردات الزراعية خلال هذه الفترة تحقق بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بنحو ٤٥,٥%، أما عن أثر انتشار فيروس كورونا المستجد فمما لا شك فيه أن واردات مصر من السلع الزراعية تأثرت به، حيث تناقصت بنحو ١٩,٧% بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وذلك نتيجة لإنخفاض حركة التجارة الخارجية على مستوى العالم.

(ج) بدراسة التغير النسبي في قيمة العجز بالميزان التجاري الزراعي في مصر خلال سنوات الفترة الأولى تبين تحقق زيادة في معظم سنوات هذه الفترة، حيث بلغت الزيادة أقصاها بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، حيث حققت قيمته زيادة كبيرة جداً قدرت بنحو ١٣٨٣,٦% بين هذين العامين، حيث تحققت خلال تلك السنة أقصى زيادة في قيمة الواردات مقابل زيادة ضئيلة في قيمة الصادرات بين نفس العامين مما أدى لتفاقم قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي.

كما تبين أن أقصى إنخفاض في هذه القيمة تحقق بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ حيث إنخفضت بنحو ٩١,٠٢%، حيث حققت قيمة الصادرات الزراعية أقصى زيادة بنحو ٩٨,٢٩% مقابل تناقص في قيمة الواردات بنحو ٢٣,٥%، الأمر الذي أدى لأقصى إنخفاض في قيمة العجز في الميزان التجاري بين هذين العامين.

ومما سبق يتضح أن الإنخفاض في قيمة العجز بالميزان التجاري الزراعي خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٠) يرجع لتحقيق معدلات زيادة كبيرة في قيمة الصادرات الزراعية وليس إنخفاضاً في قيمة الواردات، حيث زادت قيمة الصادرات بنحو ٢١% بينما زادت قيمة الواردات الزراعية بنحو ١٢% خلال تلك الفترة.

وبتقدير التغير النسبي في قيمة العجز بالميزان التجاري الزراعي خلال سنوات الفترة الثانية تبين أن أقصى زيادة تحققت بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، حيث حققت قيمة الميزان التجاري الزراعي زيادة قدرت بنحو ٤٤٧% بين هذين العامين، كما تحققت زيادة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ قدرت بنحو ١٢٧,٥%، وبين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ وقدرت بنحو ١٩٢,٣%.

كما تبين أيضاً أن أكبر معدل تناقص في قيمة الميزان التجاري الزراعي خلال هذه الفترة تحقق بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بنحو ٧٧,٣%، وبين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ حيث تناقصت هذه القيمة بنحو ٦٥,٨%، أما عن أثر انتشار فيروس كورونا المستجد على قيمة العجز في الميزان التجاري من السلع الزراعية فقد تناقصت قيمته بنحو ٣٤,٣% بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

من الإستعراض السابق للبيانات يمكن القول بأن القطاع الزراعي ساهم في تخفيف العبء الإقتصادي على المقتصد المصري خلال العقد الثاني من القرن الحالي من حيث مساهمته في التجارة الخارجية الزراعية فقد تحققت زيادة في مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات خلال العقد الثاني بنحو ١٠,٦%، وكذلك فقد تراجع العبء الذي قد يمثله القطاع الزراعي على الميزان التجاري، حيث تبين إنخفاض معدل النمو في قيمة الواردات الزراعية من نحو١٢% خلال العقد الأول إلى نحو ٩% خلال العقد الثاني.

كما تبين تراجع هذا العبء بصورة أكبر من خلال إنخفاض نسبة مساهمة الواردات الزراعية في الواردات الإجمالية بين فترتي الدراسة بنحو ٣٠,٧٢%، أمرٌ هذا شأنه أدي لتراجع قدر بنحو ٥٠,٤% في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في عجز الميزان التجاري، أي يمكن القول بأن التغيرات التي شهدتها مصر خلال العقد الثاني من هذا القرن جاءت مواتية للقطاع الزراعي من حيث تخفيف العبء على الميزان التجاري الإجمالي حتى في ظل تراجع قيمة صادرته خلال العقد الثاني عما كانت عليه في العقد الأول.

(٦) بدراسة أثر التغير في سعر صرف الجنيه المصري بالدولار الأمريكي على التجارة الخارجية الزراعية، وذلك من خلال تقدير نموذج الإنحدار البسيط بإستخدام سعر الصرف بفترة إبطاء سنة (p_{t-1}) كمتغير تفسيري، وحيث تبين وجود فروق معنوية بين فترتي الدراسة وفقاً لإختبارF فقد تم تقدير نموذج الإنحدار البسيط لكل فترة على حدة، وذلك مع مراعاة تسكين البيانات غير الساكنة والتخلص من المشاكل القياسية في سلسلة البيانات، ثم تم تقدير نماذج الإنحدار لكلٍ من الصادرات والواردات الزراعية كلٍ على حدة، وكذلك لقيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال فترتي الدراسة.

وأسفرت نتائج التحليل عن عدم وجود تأثير معنوي لسعر الصرف في العام السابق(p_{t-1}) على قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي، وتوضح نتائج التحليل الواردة بالجدول (٣) أنه لم يتم قبول نموذجي الإنحدار الخاصين بالصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة الأولى نظراً لعدم صلاحية النموذج من الناحية القياسية.

أما في الفترة الثانية فتبين المعادلة رقم (٣) أن سعر الصرف في العام السابق (p_{t-1}) يؤثر معنوياً على الصادرات الزراعية في العام الحالي، وتبين قيمة المرونة أن زيادة سعر الصرف في العام السابق بنحو ١٠% تؤدي لزيادة الصادرات في العام الحالي بنحو ٩,٧%، والعكس صحيح.

كما توضح المعادلة رقم (٤) بنفس الجدول أن سعر الصرف في العام السابق يؤثر معنوياً على الواردات الزراعية في العام الحالي، وتبين قيمة المرونة أن زيادة سعر الصرف في العام السابق بنحو ١٠% تؤدي لزيادة الواردات في العام الحالي بنحو ٧,٤%، والعكس صحيح.

وبصورةٍ عامة ومن خلال ما تم التوصل إليه من التحليل السابق يتبين أن زيادة سعر الصرف يصب في صالح الصادرات، بينما يصب في غير صالح الواردات، وذلك خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

جدول ٣: نماذج الإنحدار البسيط المقدرة بين سعر الصرف فى مصر كمتغير مستقل وكلٍ من الصادرات والواردات الزرعية والميزان التجاري الزراعي كمتغيرات تابعة خلال الفترتين (٢٠٠٠- ٢٠١٠)، و(٢٠١١- ٢٠٢٠)

المعادلة رقم	المتغير التابع	المعادلة	R^2	F
١	قيمة الصادرات الزراعية في الفترة الأولى (مليار جنيه)	$\ln EXP_{1t} = \ln .10 + 2.53\ InP_{t-1}$ $(0.782)^{n.s}$ $(53.202)^{*}$	0.56	$(10.254)^{*}$
٢	قيمة الصادرات الزراعية في الفترة الثانية (مليار جنيه)	$\ln EXP_{2t} = \ln 3.35 + 0.97\ InP_{t-1}$ $(4.254)^{**}$ $(9.289)^{**}$	0.92	$(86.29)^{**}$
٣	قيمة الواردات الزراعية في الفترة الأولى (مليار جنيه)	$LnIMP_{1t} = \ln 1.341 + 1.41\ InP_{t-1}$ $(1.100)^{n.s}$ $(2.645)^{*}$	0.44	$(6.315)^{*}$
٤	قيمة الواردات الزراعية في الفترة الثانية (مليار جنيه)	$\ln IMP_{2t} = \ln 10.17 + 0.74\ InP_{t-1}$ $(2.380)^{*}$ $(3.966)^{**}$	0.66	$(15729)^{**}$

** معنوية عند ١%. * معنوية عند ٥%.

المصدر- نتائج التحليل الإحصائى للبيانات الواردة بالجدولين (١) و(٢) بالبحث، والجدول (١) بالملحق.

ثانياً: تقييم أداء القطاع الزراعي من حيث مســـاهمته في الناتج المحلي الإجمالي

إهتم البحث في هذا الجزء بدراسة وتقدير القيمة الحقيقية للناتج المحلي الزراعي ومساهمته في الإجمالي، وتقدير معدل التغير النسبي للناتج المحلي الزراعي وذلك لقياس مدى النمو أو الإنكماش في النشاط الإقتصادي بهذا القطاع، حيث بدراسة البيانات الواردة بالجدول (٤) تم التوصل للنتائج التالية:

(١) بدراسة القيمة الحقيقية للناتج المحلي الزراعي خلال فترتي الدراسة تبين أن متوسطها خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) يبلغ حوالي ١٣٤,٢٣ مليار جنيه، بينما يبلغ حوالي ١٨٥,٠٨ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)، أي أنه زاد بين فترتي الدراسة بنحو ٣٧،٨٩%، وقد تبين أن قيمة الناتج المحلي الزراعي تزيد بمعدل سنوي قدر بنحو ٢,٦%، بينما لم تثبت المعنوية الإحصائية لها خلال فترتي الدراسة.

ومن جهةٍ أخرى توضح البيانات أن قيمة الناتج المحلي الزراعي تساهم بنحو ١٤,٩٧% في القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في متوسط الفترة الأولي، إنخفضت هذه النسبة لتساهم بنحو ١١,٩٥% خلال الفترة الثانية، بمعدل تناقص قدر بنحو ٢٠,١٦%، وقد تناقصت خلال الفترة الأولى بنحو ٢,٨% سنوياً، بينما لم تثبت المعنوية الإحصائية لها خلال فترتي الدراسة.

(٢) بتقدير التغير النسبي للناتج المحلي الزراعي خلال سنوات الفترة الأولى تبين أنه يحقق زيادة في جميع سنوات هذه الفترة فيما عدا عامي ٢٠٠٤، و٢٠٠٨ عن الأعوام السابقة لهما، بينما حققت هذه القيمة تناقصاً بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ بنحو ٢,١%، وبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بنحو ٤,٧٤%، كما تبين أن أقصى نمو تحقق بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، حيث حققت قيمة الناتج المحلي الزراعي نمواً قدر بنحو ١١,٨٢% بين هذين العامين.

مما يدل على قدرة القطاع الزراعي على تحقيق نمواً في النشاط الإقتصادي في معظم سنوات الفترة الأولى من الدراسة، ولكنه عانى من إنكماش في حجم هذا النشاط في عامي ٢٠٠٤، و٢٠٠٨ عن العامين السابقين لهما، علماً بأن هذين العامين تزامن فيهما هذا الإنكماش مع تعويم الجنيه المصري خلال عامين ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، وظهور وتصاعد الأزمة المالية العالمية التي تركت أثارها على العديد من أوجه النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠٨.

وبتقدير التغير النسبي للناتج المحلي الزراعي خلال سنوات الفترة الثانية من الدراسة تبين أن أقصى زيادة تحققت بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، حيث حققت هذه القيمة نمواً قدر بنحو ٣٤,٨٦% بين هذين العامين، وهي كما سبق الذكر فترة متزامنة مع الحراك السياسي في عام ٢٠١١ إنعكست نتائجها إيجاباً على الناتج المحلي الزراعي أثناء محاولات للسيطرة على بعض الجوانب الإقتصادية، بالإضافة لما شهده المقتصد المصري كله من زيادة الطلب المفاجيء على السلع الغذائية بصورةٍ عامة والزراعية منها بصورة خاصة، وذلك في ظل توقع المستهلكين لوقوع ما هو أسوأ في المستقبل، ولكن من الملاحظ أن العام الذي شهد بداية الحراك السياسي [بداية من يناير٢٠١١] شهد إنخفاضاً في قيمة الناتج المحلي الزراعي قدر بنحو ١%، وفي ذلك الإطار وفي ظل عدم الإستقرار السياسي تحقق أكبر معدل تناقص في هذه القيمة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، حيث سجلت قيمة الناتج المحلي الزراعي الحقيقي إنخفاضاً قدر بنحو ٢٤,٤% بالتزامن مع تصاعد التغيرات السياسية.

جدول ٤: تطور القيمة الحقيقية للناتج المحلي الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠).

السنة	قيمة الناتج المحلي			التغير النسبي في قيمة الناتج المحلي الزراعي (%)
	الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)	الناتج المحلي الزراعي (مليار جنيه)	مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الإجمالي (%)	
٢٠٠٠	٧٠٠,٢٩	١١٦,٩٥	١٦,٧	–
٢٠٠١	٧٢١,٣٥	١١٩,٧٤	١٦,٦	٢,٣٩
٢٠٠٢	٧٤٨,٦٣	١٢٣,٥٢	١٦,٥	٣,١٦
٢٠٠٣	٧٨٩,١٨	١٢٨,٦٤	١٦,٣	٤,١٤
٢٠٠٤	٨٢٨,٥٤	١٢٥,٩٤	١٥,٢	-٢,١٠
٢٠٠٥	٨٧٦,٩٦	١٣٠,٦٧	١٤,٩	٣,٧٦
٢٠٠٦	٩٣٤,٧٣	١٣١,٨٠	١٤,١	٠,٨٦
٢٠٠٧	١٠٤٥,٢٠	١٤٧,٣٧	١٤,١	١١,٨٢
٢٠٠٨	١٠٦٣,٦٠	١٤٠,٤٠	١٣,٢	-٤,٧٤
٢٠٠٩	١١٠٦,٠٤	١٥٠,٤٢	١٣,٦	٧,١٤
٢٠١٠	١١٥٠,٥٩	١٦١,٠٨	١٤	٧,٠٩
المتوسط السنوي للفترة الأولى	٩٠٥,٩٢	١٣٤,٢٣	١٤,٩٧	–
معدل التغير (%)	–	٢,٦**	-٢,٨**	–
٢٠١١	١١٩٠,١٢	١٥٩,٤٨	١٣,٤	–
٢٠١٢	١٤٥٣,١٤	٢١٥,٠٧	١٤,٨	١,٠٠-
٢٠١٣	١٤٩١,٤٥	١٦٢,٥٧	١٠,٩	٣٤,٨٦
٢٠١٤	١٥٥٢,٦٦	١٧٠,٧٩	١١,٠	-٢٤,٤١
٢٠١٥	١٥٧٧,٣٩	١٧٨,٢٤	١١,٣	٥,٠٦
٢٠١٦	١٤٩٨,٧٦	١٧٨,٣٥	١١,٩	٤,٣٦
٢٠١٧	١٤٧٨,٦٨	١٧٣,٠١	١١,٧	٠,٠٦
٢٠١٨	١٦٣٩,٦٨	١٨٨,٥٦	١١,٥	٣,٠٠-
٢٠١٩	١٧٩٠,٨٤	٢٠٤,١٦	١١,٤	٨,٩٩
٢٠٢٠	١٨٢٣,٢٨	٢٢٠,٦٢	١٢,١	٨,٢٧
المتوسط السنوي للفترة الثانية	١٥٤٩,٦٠	١٨٥,٠٨	١١,٩٥	٨,٠٦
معدل التغير(%)	–	٢غ م	-١,٤غ م	–

*حسبت القيمة الحقيقية باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

المصدر- جمعت وحسبت من: الجدول (٢) بالملحق.

كما يلاحظ أن القطاع الزراعي حقق إنكماشاً في حجم نشاطه الإقتصادي في عام ٢٠١٧ قدر بنحو ٣% بالتزامن مع تحرير سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار في نوفمبر ٢٠١٦، وقد يعتبر هذا الإنكماش هو أحد الآثار السلبية لهذا الإجراء الإقتصادي، ولكن تم تداركه في الأعوام التالية له.

من خلال ما سبق بيانه يمكن القول بأن القطاع الزراعي تراجع في أداء دوره في المقتصد القومي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بين فترتي الدراسة وخلال كل فترة على حدة، كما يمكن القول أن النشاط الإقتصادي بهذا القطاع عاني من حدوث إنكماش في حجمه، متأثراً ببعض القرارات الإقتصادية التي تم إتخاذها بالمقتصد المصري، وكذلك تأثر سلباً بوجود بعض التغيرات السياسية التي لم يقابلها تغيرات إقتصادية، بالإضافة لتأثره سلباً بالأحداث

الإقتصادية العالمية، وقد اتضح ذلك جلياً في تراجع القيمة الحقيقة للناتج المحلي الزراعي.

ثالثاً: تقييم أداء القطاع الزراعي من حيث الموارد الأرضية

فيما يلي توصيفاً للموارد الأرضية المستغلة في الإنتاج الزراعي من حيث المساحة المزروعة، والمساحة المحصولية، والأراضي المضافة للرقعة الزراعية من خلال الإستصلاح، ورصد التغيرات التي حدثت في تلك الموارد خلال فترة الدراسة، مع إلقاء الضوء على أهم المشروعات القومية المستهدفة للتوسع الزراعي الأفقي، حيث تبين البيانات الواردة بالجدول (٥) ما يلي:

(١) بدراسة المساحة المزروعة في مصر تبين أن متوسطها بلغ حوالي ٨,٣٢ مليون فدان خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، زاد لحوالي ٩,٠٥ مليون فدان خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)، بمعدل زيادة قدر بنحو ٨,٨٥%، كما تبين أنها تزيد بمعدل سنوي قدر بنحو ٠,٩%، بما يعادل حوالي ٧٥ ألف فدان سنوياً خلال الفترة الأولى، وتزيد بمعدل سنوي قدر بنحو ٠,٨% بما يعادل حوالي ٧٢ ألف فدان سنوياً خلال الفترة الثانية.

جدول ٥: تطور المساحة المزروعة والمحصولية والمستصلحة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠).

السنة	المساحة المزروعة(١)	مقدار التغير السنوي للمساحة المزروعة	المساحة المحصولية(٢)	معدل التكثيف الزراعي	مساحة الأراضي المستصلحة
	مليون فدان	(ألف فدان)	مليون فدان	(٢)/(١)	(ألف فدان)
٢٠٠٠	٧,٨٣	–	١٤	١,٧٨	٢٢
٢٠٠١	٧,٩٥	١١٢,٨٦	١٤	١,٧٧	١٢,٧
٢٠٠٢	٨,١٥	٢٠٢,٧٣	١٤	١,٧٦	٢٨,٧
٢٠٠٣	٨,١١	-٣٥,٠٨	١٤	١,٧٨	١٨
٢٠٠٤	٨,٢٨	١٦٥,٤٣	١٥	١,٧٦	٢٣,٥
٢٠٠٥	٨,٣٩	١٠٦,٣٥	١٥	١,٧٨	١٤,٥
٢٠٠٦	٨,٤١	٢٦,٠٠	١٤,٩	١,٧٧	٣٨,٨
٢٠٠٧	٨,٤٢	١٢,٠٠	١٥,١٧	١,٨٠	٢٣١,٦
٢٠٠٨	٨,٤٣	٩,٠٠	١٥	١,٨١	٩٥,٢
٢٠٠٩	٨,٧٨	٣٥١,٠٠	١٦	١,٧٦	٣٦,٤
٢٠١٠	٨,٧٤	-٤٢,٠٠	١٥	١,٧٥	١٤,٧
المتوسط السنوي للفترة الأولى	٨,٣٢	–	١٥	١,٧٧	٤٨,٧٤
معدل التغير (%)	**٠,٩	–	**١,٢		*١٩
٢٠١١	٨,٦٢	-١٢٢,٠٠	١٥,٣٥	١,٧٨	١٥,٥
٢٠١٢	٨,٨٠	١٨٠,٠٠	١٥,٥٧	١,٧٧	٣٩
٢٠١٣	٨,٩٥	١٥٥,٠٠	١٥,٤٩	١,٧٣	٢٢,٩
٢٠١٤	٨,٩٢	-٣٨,٠٠	١٥,٦٩	١,٧٦	٢٢,٦
٢٠١٥	٩,١٠	١٨٠,٠٠	١٥,٦٤	١,٧٢	١٤,٥
٢٠١٦	٩,١٠	٥,٠٠	١٥,٨	١,٧٤	٣٨,٥
٢٠١٧	٩,١٣	٣١,٠٠	١٦,٠٥	١,٧٦	٣٨,٩
٢٠١٨	٩,١٩	٥٩,٠٠	١٦,٠٦	١,٧٥	٥٩,٢
٢٠١٩	٩,٣٣	١٤٢,٠٠	١٦,٢٢	١,٧٤	١١٥,٧
٢٠٢٠	٩,٤	٦٧,٠٠	١٦,٣٨	١,٧٤	٧٠
المتوسط السنوي للفترة الثانية	٩,٠٥	–	١٥,٧٧	١,٧٤	٤٣,٦٨
معدل التغيرالسنوي (%)	**٠,٨	–	**٠,٧	–	*٠,١٧

المصدر– جمعت وحسبت من: بيانات منشورة بالموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية: (mped.gov.eg)

وبتقدير مقدار التغير في إجمالي المساحة المزروعة والذي يمثل التغيرات التي تحدث سواءً بالإضافة نتيجة الإستصلاح أو استغلال أراضي لم تستغل من قبل، أو بالتآكل نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية أو تبويرها لأي سبب وذلك خلال فترتي الدراسة، ومنه تبين أنه خلال الفترة الأولى من الدراسة شهد عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠ تآكلاً في المساحة المزروعة، حيث إنخفضت بحوالي ٣٥,٠٨ ألف فدان، و٤٢ ألف فدان في كلٍ منهما على الترتيب، بينما شهد عام ٢٠٠٩ أكبر مساحة مضافةً لإجمالي الرقعة الزراعية، حيث بلغت هذه المساحة حوالي ٣٥١ ألف فدان، أما خلال الفترة الثانية من الدراسة فقد تبين أن عامي ٢٠١١ و٢٠١٤ شهدا تآكلاً في المساحة المزروعة قُدر بحوالي ١٢٢ألف فدان و٣٨ ألف فدان خلال العامين على الترتيب، بينما شهد عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ أقصى إضافة للرقعة الزراعية قدرت بحوالي ١٨٠ ألف فدان في كلا العامين.

(٢) بدراسة الموارد الأرضية المستغلة في الإنتاج الزراعي من حيث المساحة المحصولية خلال فترتي الدراسة والموضحة بالجدول سابق الذكر، وذلك كونها مؤشراً على مدي إستغلال وحدة المساحة من الأراضي الزراعية، وقد بلغ متوسط المساحة المحصولية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) حوالي ١٤،٧ مليون فدان، بينما بلغ حوالي ١٥،٨٧ مليون فدان خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)، بزيادة قدرت بنحو ٧،٣١%، وقد تبين أن المساحة المحصولية تزيد بمعدل سنوي قدر بنحو ١،٢%، بما يعادل حوالي ١٧٦ ألف فدان سنوياً خلال الفترة الأولى، بينما تزيد بمعدل سنوي قدر بنحو ٠،٧% بما يعادل حوالي ١١٠ ألف فدان سنوياً خلال الفترة الثانية.

(٣) من خلال المساحة المزروعة والمساحة المحصولية تم إستنتاج معدل التكثيف الزراعي وقد قدر متوسطه خلال الفترة الأولى بنحو ١,٧٧ إنخفض لنحو ١,٧٤ في الفترة الثانية، بمعدل قُدر بنحو ١,٤٢%، مما يدل على أن معدل الإستفادة من وحدة المساحة الزراعية في مصر تراجع خلال الفترتين، وقد يرجع ذلك لعدة عوامل منها التعدي على الأراضي الزراعية وتبويرها لاستغلالها في أغراض أخرى بخلاف الإنتاج النباتي، وعدم العناية الكافية بالتوسع الزراعي الرأسي خلال الفترة الثانية.

(٤) توضح البيانات أن إجمالي المساحة التي أضيفت للرقعة المزروعة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠) عن طريق الإستصلاح قدرت بحوالي ٥٣٦,١ ألف فدان بما يعادل حوالي ٤٨,٧٤ ألف فدان سنوياً خلال تلك الفترة، في حين قدرت تلك المساحة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) بحوالي ٤٣٦،٨ ألف فدان بما يعادل حوالي ٤٣،٦٨ ألف فدان سنوياً خلال تلك الفترة، وبصورةٍ عامة فإن إجمالي المساحة المستصلحة خلال الفترة الكلية للدراسة [٢١ سنة] قدرت بحوالي ٩٧٢,٩ ألف فدان.

وبدراسة البيانات يتبين أن عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ شهدا طفرة في مساحة الأراضي المستصلحة، حيث تم استصلاح أكبر مساحة خلال الفترة الأولى من الدراسة، بل والفترة الكلية لها، حيث قدرت تلك المساحة بحوالي ٢٣١,٦ ألف فدان في عام ٢٠٠٦، وحوالي ٩٥,٢ ألف فدان في عام ٢٠٠٧، بينما شهد عام ٢٠٠١ أدنى مساحة مستصلحة قدرت بحوالي ١٢,٧ ألف فدان، أما بالنسبة للمساحات المستصلحة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) فقد بلغت أقصاها عام ٢٠١٩، حيث قدرت تلك المساحة بحوالي ١١٥,٧ ألف فدان، يليها تلك المستصلحة في عام ٢٠٢٠ حيث قدرت بحوالي ٧٠ ألف فدان.

وجديرٌ بالذكر أنه تم البدء في عدة مشروعات قومية استهدفت التوسع الزراعي الأفقي، ومن أهم تلك المشروعات والتي قد تم بدء العمل في كثيرٍ منها في

النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين هي: مشروع توشكى الذي تم تنفيذ ٩٢% منه في عام ٢٠٠٧، واستهدف ذلك المشروع إضافة ٥٤٠ ألف فدان، ومشروع ترعة السلام واستهدف استصلاح ٦٢٠ ألف فدان شرق وغرب قناة السويس، ومشروع شرق العوينات لاستصلاح ٢٢٠ ألف فدان، ومشروع درب الأربعين لاستصلاح ١٢ ألف فدان، ومشروع إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة لاستصلاح مليون فدان وتوفير ٤٢٠ ألف فرصة عمل حتى عام ٢٠١١، أي حوالي ٨٣٣,٥ ألف فدان حتى عام ٢٠١٠ [وذلك بمعدل سنوي ١٦٦,٧ ألف فدان]، ومما لا شك فيه أن لهذه المشروعات مردوداً إقتصادياً وإجتماعياً قد يتم تناول جانباً منه فيما يلي من هذا البحث.

رابعاً: تقييم أداء القطاع الزراعي من حيث قدرته على تشغيل وإستيعاب العمالة

يتناول هذا الجزء من البحث تقييماً لمدى قدرة القطاع الزراعي على تشغيل وإستيعاب العمالة في مصر، مع الأخذ في الإعتبار أثر المشروعات القومية المنفذة بالقطاع الزراعي، خاصةً تلك المستهدفة للتوسع الزراعي الأفقي، وذلك خلال العقدين الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين، وفيما يلي إستعراضاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام البيانات الواردة بالجدول (٦).

(١) بدراسة حجم العمالة الزراعية في مصر خلال فترتي الدراسة تبين أن متوسطها يبلغ حوالي ٦,٠٧ مليون عامل في الفترة الأولى زاد لحوالي ٦,٣٤ مليون عامل خلال الفترة الثانية، بمعدل قدر بنحو ٤,٤٣%، وهو معدل ضئيل جداً مقارنة بمعدل الزيادة في تشغيل العمالة على المستوى القومي المقدر بنحو ٢٣,٤٢%، وقد تبين أن العمالة الزراعية في مصر تزيد بمعدل سنوي قدر بنحو ٥%، بما يعادل حوالي ٣٢٨ ألف عامل سنوياً خلال الفترة الأولى، ولكنها انخفضت بمعدل سنوي قدر بنحو ٢,٤% بما يعادل حوالي ١٤٢ ألف عامل سنوياً خلال الفترة الثانية.

(٢) توضح البيانات أن القطاع الزراعي يستوعب ما يقرب من ٣٠,١% من إجمالي العمالة في مصر وذلك في متوسط الفترة الأولي، إنخفضت هذه النسبة بنحو ١٥,٣٤% خلال الفترة الثانية، حيث توضح البيانات أن القطاع الزراعي تراجع عن دوره في إستيعاب مزيداً من العمالة باستيعابه نحو ٢٥,٤٧% من إجمالي العمالة خلال تلك الفترة، كما تبين أن هذه النسبة تزيد سنوياً بنحو ١,٥% خلال الفترة الأولى، بينما إنخفضت بمعدل سنوي قدر بنحو ٣,٩% خلال الفترة الثانية من الدراسة، أي يمكن القول أن هذا القطاع تحول من قطاعاً مستوعباً للعمالة لقطاعٍ طارداً لها.

(٣) بتقدير التغير النسبي للعمالة الزراعية خلال الفترة الأولى تبين أن هذه الفترة شهدت إنتعاشاً ملحوظاً في سوق العمل بالقطاع الزراعي، حيث تحققت زيادة في عدد العمالة الزراعية قدرت بنحو ١٠,١% في عامي ٢٠٠٣، و٢٠٠٤ عن العامين السابقين لهما، وزيادة قُدرت بنحو ٦,٧% في عام ٢٠٠٦، ونحو ٨,٣% في عام ٢٠٠٧ عن العامين السابقين لهما على الترتيب، وجديرٌ بالذكر أن هذه الفترة شهدت مشروعات عملاقة للتوسع الزراعي الأفقي الأمر الذي انعكست آثاره على إستيعاب المزيد من العمالة الزراعية.

وبتقدير التغير النسبي للعمالة الزراعية خلال سنوات الفترة الثانية فقد تبين أن معظم سنوات هذه الفترة شهدت ترديـاً واضحاً في أداء القطاع الزراعي من حيث إستيعاب العمالة، خاصةً عامي ٢٠١٢، و٢٠١٨ اللذين شهدا تراجعاً ملحوظاً ومفاجئاً قدر بنحو ٦,٤٣%، ١٣,٥% في كلٍ منهما على الترتيب عن العامين السابقين لهما.

جدول ٦: تطور حجم العمالة القومية والزراعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٩).

السنة	إجمالي حجم العمالة (مليون عامل)	حجم العمالة الزراعية (مليون عامل)	مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل العمالة (%)	التغير النسبي في حجم العمالة الزراعية (%)
٢٠٠٠	١٧,٢٠	٥,١٠	٢٩,٦٣	
٢٠٠١	١٧,٥٦	٥,٠١	٢٨,٥٤	١,٦٩-
٢٠٠٢	١٧,٨٦	٤,٩١	٢٧,٥٢	١,٩٣-
٢٠٠٣	١٨,١٢	٥,٤١	٢٩,٨٧	١٠,١٤
٢٠٠٤	١٨,٧٢	٥,٩٦	٣١,٨٣	١٠,٠٨
٢٠٠٥	١٩,٦٥	٦,٠٨	٣٠,٩٤	٢,٠٦
٢٠٠٦	٢٠,٧٧	٦,٤٩	٣١,٢٣	٦,٦٧
٢٠٠٧	٢٢,١٢	٧,٠٢	٣١,٧٦	٨,٢٨
٢٠٠٨	٢٢,٥١	٧,١٣	٣١,٦٩	١,٥٥
٢٠٠٩	٢٢,٩٨	٦,٨٨	٢٩,٩٦	٣,٥٠-
٢٠١٠	٢٣,٨٣	٦,٧٤	٢٨,٢٨	٢,١٠-
المتوسط السنوي للفترة الأولى	٢٠,١٢	٦,٠٧	٣٠,٠٨	-
معدل التغير (%)	٣,٦**	٥**	١,٥**	-
٢٠١١		٠,٣٢٨	٠,٠٠٥	١,٣٠
٢٠١٢	٢٣,٣٥	٦,٨٣	٢٩,٢٤	٦,٤٣-
٢٠١٣	٢٣,٦٠	٦,٣٩	٢٧,٠٧	٤,٩٤
٢٠١٤	٢٣,٩٧	٦,٧٠	٢٧,٩٦	٠,١٣-
٢٠١٥	٢٤,٣٠	٦,٦٩	٢٧,٥٥	٤,٤٣-
٢٠١٦	٢٤,٧٨	٦.٤٠	٢٥,٨٢	١,٢٤
٢٠١٧	٢٥,٣٣	٦,٤٨	٢٥,٥٧	٠,٥٨
٢٠١٨	٢٦,٠١	٦,٥١	٢٥,٠٥	١٣,٤٨-
٢٠١٩	٢٦,٠٢	٥,٦٤	٢١,٦٦	٤,٤٣-
المتوسط السنوي للفترة الثانية	٢٤,٨٣	٦,٣٤	٢٥,٤٧	-
معدل التغير السنوي (%)	١,٦**	٢,٤-*	٣,٩-**	-

المصدر- جمعت وحسبت من:

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي للإحصاءات الزراعية، الأعداد من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨.

(٢) مجموعة البنك الدولى، الإحصاءات المالية الدولية، مؤشرات التنمية العالمية، ملفات البيانات.

وبالتالي يمكن القول أن الأحداث السياسية التي شهدها العقد الثاني من القرن الحالي وما تبعها من تغيرات إقتصادية وإجتماعية لم تكن أبداً في صالح العمالة الزراعية، الأمر الذي يدعو لإعادة النظر في مجموعة الإجراءات والسياسات التي من شأنها إعادة هيكلة للنشاط الزراعي بما يضمن إستقرار لوضع العمالة الزراعية والإستفادة منها خاصةً العمالة الماهرة منها، وذلك في ظل التحديات التي قد تقابلها مصر فيما يخص النشاط الزراعي.

(٤) لدراسة أثر التوسع الزراعي الأفقي (A_t) [كمتغير مستقل] على تشغيل العمالة الزراعية (Lab_t) [كمتغير تابع] تم تقدير نماذج الإنحدار البسيط والتي تم اعتمادها في صورة دالة القوي واستعراضها بصورتها التحويلية [الخطية]، وذلك بعد أن تم التأكد من سكون سلسلة البيانات وخلو بواقي نموذج الإنحدار من المشاكل القياسية، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى ذات التأثير على العمالة الزراعية على حالها.

(أ) الصورة الدالية التالية تبين التأثير المعنوي الإيجابي للتغيرات الحادثة في الأراضي الزراعية المضافة بالإستصلاح على تشغيل العمالة الزراعية في الفترة الأولى من الدراسة، حيث تبين أن تغيراً في المساحة المستصلحة من الأراضي الزراعية بنحو ١٠% يتبعه تغيراً في نفس الإتجاه يقدر بنحو ٠،٩٥% في عدد العاملين بالقطاع الزراعي، وهو ما اتضح جلياً وعلى نحو ملحوظ من زيادة ملحوظة في عدد العاملين بالقطاع الزراعي بالتزامن بين مشروعات التوسع الأفقي المنفذة في تلك الفترة.

$$Ln\ Lab_{1t} = ln4.340 + 0.095\ InA_{1t}$$
$$(6.539)^{**} \quad (2.193)^{***}$$
$$R^2 = 0.35 \qquad F= (4.810)^{***}$$

(ب) الصورة الدالية التالية تبين التأثير المعنوي للتغيرات الحادثة في الأراضي الزراعية المضافة بالإستصلاح على تشغيل العمالة الزراعية في الفترة الثانية من الدراسة ولكن على عكس ما حدث خلال الفترة الأولى من الدراسة، حيث في هذه الفترة تحقق تغيراً عكس الإتجاه في تشغيل العمالة الزراعية، فقد تبين أن تغير المساحة المستصلحة من الأراضي الزراعية بنحو ١٠% يتبعه تغيراً عكسياً يقدر بنحو ١٠،٤% في عدد العاملين بالقطاع الزراعي.

$$Ln\ Lab_{1t} = ln\ 9.105 - 0.104\ InA_{2t}$$
$$(11.660)^{*} \quad (-4.326)^{**}$$
$$R^2 = 0.73 \qquad F= (18.72)^{**}$$

من التحليل السابق لنموذجي الإنحدار تبين أن المشروعات القومية المستهدفة للتوسع الزراعي الأفقي خلال العقد الأول من القرن الحالي جاءت في صالح تشغيل العمالة الزراعية، وهو ما تحقق على أرض الواقع وظهر جلياً فيما تحقق من نمو في تشغيل العمالة الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠)، بينما مشروعات التوسع الزراعي الأفقي المنفذة خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٩) جاءت في غير صالح تشغيل العمالة الزراعية، حيث شهدت تلك الفترة تراجعاً وتناقصاً في تشغيل تلك العمالة بنحو ٢,٤%، مما يعني أن هذه المشروعات اعتمدت بصفةٍ رئيسية على تكثيف رأس المال واستخدام التكنولوجيا على حساب تشغيل العمالة.

ومن هنا يمكن القول أن البرامج التي تم تنفيذها في إطار تحقيق التنمية بالقطاع الزراعي أغفلت الجوانب الإجتماعية منه، وبمعلومية أن إحداث تنمية إقتصادية لابد معه الأخذ في الإعتبار إحداث نمو متوازن ومستمر في كافة الجوانب، والتي منها تحقيق دخل مناسب ومستقر للعاملين بالقطاع الزراعي، وهو الأمر الذي لن يتحقق في ظل الإستغناء عن الأيدي العاملة، أي أن تحقيق تنمية إقتصادية في هذا القطاع الحيوي لابد أن يترافق مع تنفيذ برامج تنمية شاملة يتوازن فيها استخدام التكنولوجيا والأيدي العاملة، وليست مقتصرة فقط على جانب تحقيق الأرباح وأن يتم بالتوازن في التشغيل بين تكثيف رأس المال والأيدي العاملة به، ومن نافلة القول أن إستمرار إغفال هذا الجانب الإجتماعي من شأنه أن يؤدي لتراجع قدرة القطاع الزراعي على إستيعاب حجم أكبر من العمالة خلال السنوات المقبلة، وهو ما سينعكس سلباً على مستوى المقتصد الزراعي والمقتصد القومي على حدٍ سواء.

خامساً: تقييم أداء القطاع الزراعي بين الواقع والمستهدف في ظل الأهداف التنموية في مصر

في هذا الجزء من البحث سيتم تقييم أداء القطاع الزراعي من حيث قدرته على تحقيق الأهداف المنشودة منه للمساهمة في تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة وإحداث نمواً إقتصادياً له إنعكاسات إجتماعية منشودة، وذلك بالأخذ في الإعتبار أبرز التغيرات التاريخية لمؤشرات الأداء التي تم دراستها بهذا البحث، وذلك خلال العقدين الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين:

(١) فيما يخص قطاع التجارة الخارجية فقد اسهتدفت الإستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر ٢٠٣٠ زيادة قيمة الصادرات الزراعية باتباع عدة إجراءات تعمل على تدعيم القدرة التنافسية

للمنتجات الزراعية في الأسوق الدولية[١٥] حيث من المستهدف زيادتها ٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، على أن يتم زيادتها بحوالي ٢ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٥ عن ما هي عليه خلال عام ٢٠١٧، ثم زيادتها بحوالي ٣ مليار دولار إضافية حتى عام ٢٠٣٠، ولتحقيق هذا الهدف التنموي يجب زيادتها بمقدار سنوي يقدر بحوالي ٢٥٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٢٥.

ولكن البيانات الواردة بالجدول (١) بالملحق توضح أن قيمة هذه الصادرات في عام ٢٠١٧ بلغت حوالي ٢,٥ مليار دولار، إرتفعت لتبلغ حوالي ٣ مليار دولار خلال عامي ٢٠١٩، و٢٠٢٠، أي أنها زادت بحوالي ٥٠٠ مليون دولار فقط خلال ثلاث سنوات بمعدل سنوي يبلغ حوالي ١٦٦,٦٧ مليون دولار، فإن الزيادة المتحققة فعلاً تقدر بنحو ٦٦,٧% فقط من المستهدف خلال هذه السنوات الثلاثة، وإذا ظلت معدلات الزيادة على ما هي عليه فإنه بحلول ٢٠٢٥ سيتحقق حوالي ١,٣٤ مليار دولار زيادة في قيمة الصادرات الزراعية بدلاً من ٢ مليار دولار، وبحلول ٢٠٣٠ من المتوقع أن تبلغ هذه الزيادة حوالي ٢,١٦٧ مليار دولار بدلاً من ٥ مليار دولار، بفجوة قدرها ٢,٨٣ مليار دولار.

(٢) فيما يخص الناتج المحلي الزراعي فقد اسهتدفت الإستراتيجية زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ١١,٦% كما جاء في الإستراتيجية عام ٢٠١٧ إلى نحو ١٢% عام ٢٠٢٠ ثم زيادته لنحو ١٤% عام ٢٠٢٥، وصولاً لنحو ١٥% عام ٢٠٣٠، وقد تحقق هذا الهدف الإستراتيجي واقعياً ففي عام ٢٠٢٠ بلغت هذه النسبة نحو ١٢,١% كما هو مستهدف.

ولكن هل هذه النسب تتوافق مع ما يمثله القطاع الزراعي من أهمية على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي، خاصةً في ظل إزدياد سكاني يتطلب تأمين أكبر للغذاء، وإزدياد الحاجة للتواجد في الأسواق الخارجية واستيعاب مزيداً من العمالة، أم أن الأمر يتطلب إعادة النظر فيما هو مستهدف لمساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي.

(٣) فيما يتعلق بزيادة الرقعة الزراعية عن طريق الإستصلاح فقد تقدم في هذا البحث أنه تم تنفيذ عدد من المشروعات القومية مستهدفةً للتوسع الزراعي الأفقي ومنها تبين أن إجمالي المساحة المستهدف إستصلاحها خلال العقد الأول تقدر بحوالي ٢,٢٢٥ مليون فدان، ولكن فعلياً لم يتم إلا إضافة ما يقرب من ٠,٥٤ مليون فدان فقط خلال العقد الأول تمثل هذه المساحة نحو ٢٤% فقط مما هو مستهدف.

بينما استهدفت الإستراتيجية المعدلة للتنمية الزراعية ٢٠٣٠ إضافة ١,٥ مليون فدان منهم ٠,٥ مليون فدان خلال الفترة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)، وبحلول عام ٢٠٣٠ يتم إضافة ١,٤٥ مليون فدان أخرى، ولكن الواقع يعكس غير ذلك، فوفقاً للبيانات الواردة بالجدول (٥) فقد تبين أن إجمالي المساحة المضافة للرقعة الزراعية عن طريق الإستصلاح في عام ٢٠١٧ بلغت حوالي ٣٨,٩ ألف فدان ثم أضيف في الأعوام الثلاثة التالية مساحة قدرت بحوالي ٢٤٥ ألف فدان، ليبلغ إجمالي ما تم إضافته بالإستصلاح خلال الفترة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) حوالي ٢٨٤ ألف فدان، تمثل هذه المساحة نحو ٥٦,٨% من المساحة المستهدف إضافتها.

من خلال ما تم استعراضه من تقييم أداء القطاع الزراعي بين الواقع والمستهدف فيما يخص زيادة الرقعة الزراعية بالإستصلاح تبين وجود فجوة كبيرة بين ما يعكسه الواقع وما هو مستهدف ومخطط له، ولذلك فمن الأهمية بمكان إعادة النظر في البرامج التنفيذية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المنشودة، ومحاولة عرقلة العوامل المثبطة لتحقيق تلك الأهداف، مع الأخذ في الإعتبار دراسة إمكانية التوسع الزراعي الأفقي في ظل الأزمة المرتقبة في حصة مصر من مياه النيل بعد بدء المرحلة التالية لملء سد النهضة بأثيوبيا.

(٤) فيما يخص تقييم أداء القطاع الزراعي بين الواقع والمستهدف من حيث تشغيل العمالة فقد استهدفت الإستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية ٢٠٣٠ أن يشارك القطاع الزراعي باستيعاب ٢٧% من العمالة على االمستوى القومي بحلول عام ٢٠٢٠ تزيد هذه النسبة لنحو ٢٨% عام ٢٠٢٥، ثم تزيد لنحو ٣٠% بحلول عام ٢٠٣٠، ولكن الواقع يعكس تراجعاً واضحاً في قدرة القطاع الزراعي على إستيعابه للعمالة بدايةً من عام ٢٠١٧ وصولاً إلى عام ٢٠١٩، حيث قدرت نسبة ما يستوعبه من عمالة في عام ٢٠١٧ نحو ٢٥,١% إنخفضت لنحو ٢١,٧% في عام ٢٠١٨ ثم إنخفضت لنحو ٢٠,٦% في عام ٢٠١٩، ومع إنتشار فيروس كوفيد في عام ٢٠١٩ من المنتظر أن تنخفض هذه النسبة عن ما هي عليه في ٢٠١٩، الأمر الذي يدل على صعوبة تحقيق النسب المستهدفة وصولاً لعام ٢٠٣٠ إلا إذا اتخذت مجموعة من الإجراءات غير التقليدية التي من شأنها زيادة قدرة القطاع الزراعي على إستيعاب مزيداً من العمالة.

ومن نافلة القول أن القطاع الزراعي أصبح قطاعاً طارداً للعمالة، مما يجعل تطويره مطلباً ملحاً من خلال اتخاذ كافة السبل والبرامج التنفيذية التي تضع القطاع الزراعي في المسار الصحيح وصولاً إلى استيعاب نسبة أكبر من العمالة، مما يعود بالنفع ليس على القطاع الزراعي فحسب بل على المستوى القومي سواءً من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو كلاهما معاً.

المراجع

أحمد صقر عاشور، التنمية وقضايا الحوكمة والإصلاح المؤسسى فى مصر، **أكتوبر ٢٠٠٨**.

أحمد قدرى مختار محمد بهلول، الآثار المتوقعة للأزمة الإقتصادية العالمية على النمو الزراعى المصرى، المؤتمر السابع عشر للإقتصاديين الزراعيين، ١٤-**١٥ أكتوبر ٢٠٠٩**.

توشكى البادرة الأولى للتنمية الشاملة بجنوب الوادى، وزارة الموارد المائية الرى، المركز القومى لبحوث المياه **يناير ١٩٩٧**.

سعد زكي نصار، بعض القضايا المعاصرة في السياسة الزراعية، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، **٢٠٢٠**.

السيد محمود الشرقاوى، رؤى نقدية بحثية فى مجال العلوم الإقتصادية والإقتصادية الزراعية فيما بين النظرية التطبيق، الجزء **الأول، الإسكندرية ٢٠١٢**.

السيد محمود الشرقاوى، رؤى نقدية بحثية فى مجال العلوم الإقتصادية والإقتصادية الزراعية فيما بين النظرية التطبيق، الجزء **الثانى**، الإسكندرية **٢٠١٢**.

صالح العصفور، الأرقام القياسية، سلسلة جسر التنمية، العدد **التاسع عشر ، يوليو ٢٠٠٣**.

عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة **الثانية، يونيو ٢٠٠٤**.

عبد القادر محمد عبد القادر، طرق قياس العلاقات الإقتصادية، دار الجامعات المصرية، **١٩٩٠**.

فاطمة الزهراء أحمد جبريل، دراسة إقتصادية للوضع الراهن والإحتمالات المستقبلية للتنمية الزراعية فى المقتصد المصرى، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، **٢٠١٤**.

مجدى الشوربجى، الإقتصاد القياسى- النظرية والتطبيق، القاهرة، **١٩٩٤**.

الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، الإدارة العامة لدراسات الأراضى، إستراتيجية التوسع الأفقى فى إستصلاح الأراضى حتى عام **٢٠١٧**.

وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، الإستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر **٢٠٣٠، ٢٠١٩**.

الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي.
الموقع الرسمى للجهـــاز المركـــزى للتعبئـــة العامـــة والإحصاء (www.capmas.gov.eg).
الموقع الرسمى لوزارة التخطيط والتنميـــة الإقتصـــادية (www.mop.gov.eg).
موقع مجلس الوزراء المصرى، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار(www.idsc.gov.eg)

Economic Study of the Performance of Egypt's Agricultural Sector in the Face of Contemporary Challenges

Fatma Elzahraa Ahmed gerbil
Agricultural Economics Research Institute - Agricultural Research Centre

ABSTRACT

In the light of the research problem, the main objective of this research is to determine the extent to which the agricultural sector is able to fulfil its role in the development of the Egyptian economy and to assess its performance in the light of contemporary local and regional changes during the first and second decades of the twenty-first century by examining a set of sub-objectives.

The research has produced a series of findings, the most important of which are: The agricultural sector has contributed to reducing the economic burden on the Egyptian economy during the second decade of the present century in terms of its contribution to foreign trade. It was also found that the exchange rate increased in favour of exports and imports, as well as that the agricultural sector declined in its role in the national economy in terms of its contribution to GDP, suffered from periods of contraction in the size of its economic activity affected by some economic decisions made in the Egyptian economy, as well as some political changes that were not matched by economic changes.

The research also found that the rate of utilization of the agricultural area unit in Egypt declined during the two study periods. The research also showed that the political events of the second decade of the present century and the subsequent economic and social changes were never in favour of agricultural employment.

It has also been shown that the agricultural sector has become a volatile employment sector and that its aim in absorbing more employment must go hand in hand with the implementation of comprehensive development programmes that balance the use of technology and labour, and that the continued omission of this social aspect will lead to a decline in the ability of the agricultural sector to absorb more labour in the coming years, which will have a negative impact on the national level.

An assessment of the performance of the agricultural sector between reality and target shows that about 66.7% of the targeted increase in the value of Egyptian agricultural exports over the period was achieved. (2017- 2020) A gap of $ 2.83 billion in this value is expected by the year 2030, as shown by the achievement of the target for the contribution of the agricultural sector to GDP, as well as a significant gap between the reality and the planned increase in the agricultural area by rehabilitation where about 56 have been achieved,8% of the target increase up to 2020, as shown by the difficulty of achieving the agricultural sector's employment absorption targets.1% dropped to about 21.7% in 2018 and then decreased to about 20.0%.6% in 2019, and with the spread of Covid virus in 2019, this proportion is expected to fall short.

On the basis of the findings, the research recommended a review of the set of actions and policies that would restructure agricultural activity, which would increase the contribution of the agricultural sector to GDP, especially in view of the many challenges that might hamper agricultural activity, and a study of the possibilities for horizontal agricultural expansion in the light of the anticipated crisis in Egypt's share of the Nile waters after the next phase to fill the Zabia renaissance dam. The research also recommends that operational programmes should be reviewed to promote economic development in the agricultural sector, with comprehensive development programmes that balance the use of technology and labour so as to stabilize the situation of agricultural labour, especially skilled labour, and to impede the inhibitors to achieve the objectives of the agricultural sector.

الملحقات

جدول ١: تطور سعر الصرف، وإجمالي حجم التجارة الخارجية، والميزان التجاري الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

السنة	سعر الصرف	إجمالي حجم التجارة الخارجية	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة إجمالي الواردات	قيمة العجز في الميزان التجاري الإجمالي
	(جنيه/دولار)	(مليار جنيه)	(مليار جنيه)	(مليار جنيه)	(مليار جنيه)
٢٠٠٠	٣,٤١	٦٥,٠٠	١٦,٣٥١	٤٨,٦٥	٣٢,٢٩٤
٢٠٠١	٣,٦٧	٦٧,١٥	١٦,٤٩١	٥٠,٦٥٩	٣٤,١٦٨
٢٠٠٢	٤,٣١	٧٧,٦٣	٢١,١٤٥	٥٦,٤٨٢	٣٥,٣٣٧
٢٠٠٣	٥,٠٣	١٠١,٩٠	٣٦,٨١٢	٦٥,٠٨٣	٢٨,٢٧١
٢٠٠٤	٦,١٩	١٢٧,٣٩	٤٧,٦٧٨	٧٩,٧١٦	٣٢,٠٣٨
٢٠٠٥	٥,٧٨	١٧٦,٣١	٦١,٦٢٥	١١٤,٦٨٨	٥٣,٠٦٣
٢٠٠٦	٥,٧٣	١٩٧,٢٤	٧٨,٨٦٤	١١٨,٣٧٢	٣٩,٥٠٨
٢٠٠٧	٥,٦٤	٢٤٣,٨٤	٩١,٢٥٦	١٥٢,٥٨٦	٦١,٣٣
٢٠٠٨	٥,٤٣	٤٣٠,٨٣	١٤٣,١٠٧	٢٨٧,٧٢٤	١٤٤,٦١٧
٢٠٠٩	٥,٥٤	٣٨٤,٥٥	١٣٤,٥٨٦	٢٤٩,٩٦٨	١١٥,٣٨٢
٢٠١٠	٥,٦٢	٤٥٥,٢١	١٥٤,٨٥	٣٠٠,٣٦١	١٤٥,٥١١
المتوسط السنوي	٥,١٢	٢١١،٥٥	٧٢,٩٧٩	١٣٨,٥٧١	٦٥,٥٩٣
٢٠١١	٥,٩٣	٥٥٩,٨٠	١٨٨,٣٥١	٣٧١,٤٤٥	١٨٣,٠٩٤
٢٠١٢	٦,٠٦	٦١٢,٢١	١٧٨,٥١٢	٤٣٣,٦٩٩	٢٥٥,١٨٧
٢٠١٣	٦,٨٧	٦٥٣,٧١	١٩٧,٧١٤	٤٥٥,٩٩٨	٢٥٨,٢٨٤
٢٠١٤	٧,٠٨	٧١٨,٧٦	١٩٥,٢٧٦	٥٢٣،٤٨٤	٣٢٨,٢٠٨
٢٠١٥	٧,٦٩	٧٣٢,١٧	١٦٣,٢٥٣	٥٦٨,٩١٣	٤٠٥,٦٦
٢٠١٦	١٠,٠٢	٩٣٨,٦١	٢٣٠,٣١٩	٧٠٨,٢٨٩	٤٧٧,٩٧
٢٠١٧	١٧,٧٧	١٦٤٨,٣٤	٤٦١,٢٧٤	١١٨٧,٠٦٩	٧٢٥,٧٩٥
٢٠١٨	١٧,٧٩	١٩٦١,١٠	٥٢٢,٠٧٧	١٤٣٩,٠١٩	٩١٦,٩٤٢
٢٠١٩	١٦,٣٩	١٧٣٢,٢٠	٤٩٤,٧٤	١٢٣٧,٤٦٣	٧٤٢,٧٢٣
٢٠٢٠	١٥,٨٢	٩٩٧,٠٦	٣٠٩,٧٤	٦٨٧,٣٢٢	٣٧٧,٥٨٥
المتوسط السنوي	١١,١٤	١٠٥٥,٤٠	٢٩٤,١٢٥٣	٧٦١,٢٧٠١	٤٦٧,١٤٤٨

المصدر- جمعت وحسبت من: (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، نشرة التجارة الخارجية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠).

جدول ٢: تطور الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية وبالمليار جنيه، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين بسنة أساس ٢٠١٠، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩)

السنة	الناتج المحلى الاجمالى	الناتج المحلى الزراعى	الرقم القياسى لأسعار المستهلك
٢٠٠٠	٣١٥,٦٧	٥٢,٧٢	٤٥,٠٨
٢٠٠١	٣٣٢,٥٤	٥٥,٢٠	٤٦,١٠
٢٠٠٢	٣٥٤,٥٦	٥٨,٥٠	٤٧,٣٦
٢٠٠٣	٣٩٠,٦٢	٦٣,٦٧	٤٩,٥٠
٢٠٠٤	٤٥٦,٣٢	٦٩,٣٦	٥٥,٠٨
٢٠٠٥	٥٠٦,٥١	٧٥,٤٧	٥٧,٧٦
٢٠٠٦	٥٨١,١٤	٨١,٩٤	٦٢,١٧
٢٠٠٧	٧١٠,٣٩	١٠٠,١٦	٦٧,٩٧
٢٠٠٨	٨٥٥,٣٠	١١٢,٩٠	٨٠,٤٢
٢٠٠٩	٩٩٤,٠٦	١٣٥,١٩	٨٩,٨٨
٢٠١٠	١١٥٠,٥٩	١٦١,٠٨	١٠٠,٠٠
المتوسط السنوي	٦٠٤,٣٤	٨٧,٨٤	–
٢٠١١	١٣٠٩,٩١	١٧٥,٥٣	١١٠,٠٦
٢٠١٢	١٧١٣,١٥	٢٥٣,٥٥	١١٧,٨٩
٢٠١٣	١٩٢٤,٨١	٢٠٩,٨٠	١٢٩,٠٦
٢٠١٤	٢٢٠٥,٥٩	٢٤٢,٦٢	١٤٢,٠٥
٢٠١٥	٢٤٧٣,١٠	٢٧٩,٤٦	١٥٦,٧٨
٢٠١٦	٢٦٧٤,٤١	٣١٨,٢٥	١٧٨,٤٤
٢٠١٧	٣٤١٧,١٥	٣٩٩,٨١	٢٣١,٠٩
٢٠١٨	٤٣٣٤,٩٠	٤٩٨,٥١	٢٦٤,٣٨
٢٠١٩	٥١٧٠,١١	٥٨٩,٣٩	٢٨٨,٧٠
٢٠٢٠	٥٥٢٦,٩٥	٦٦٨,٧٦	٣٠٣,١٣
المتوسط السنوي	٣٠٧٥,٠١	٣٦٣,٥٧	–

المصدر – جمعت وحسبت من:

(١) الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية: mped.gov.eg

(٢) مجموعة البنك الدولى، الإحصاءات المالية الدولية، مؤشرات التنمية العالمية، ملفات البيانات.